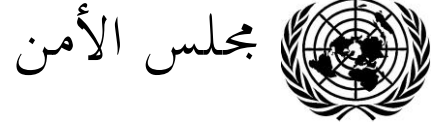


Distr.: General  
17 July 2014  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

نشير إلى رسالتنا التي أرفقنا بها تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي صدرت كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2014/276).

وقد شاركنا معا في عقد اجتماع لأعضاء مجلس الأمن في يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في إطار "صيغة آريا" لمناقشة تقرير اللجنة، ونتشرف بأن نخيل إليكم "ورقة غير رسمية" تلخص المناقشة الزاخرة بالمعلومات التي جرت خلال ذلك الاجتماع (انظر المرفق). ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يناقش بصورة رسمية النتائج التي خلصت إليها اللجنة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية وواسعة النطاق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتوصيات التي قدمتها إلى المجلس، وأن ينظر في اتخاذ الإجراء المناسب بشأنها. وينبغي للمجلس أن ينظر على وجه التحديد في كيفية مساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات. ونرجو منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غاري كوينلان  
الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيرار آرو  
السفير  
الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سامانثا باور  
السفيرة  
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

ورقة غير رسمية

الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن في إطار "صيغة آريا" مع لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، عقدت أستراليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اجتماعا لمجلس الأمن في إطار صيغة آريا لمناقشة تقرير لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(١)</sup>. وقد صدر التقرير بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2014/276).

ويقدم التقرير سردا مفصلا ورصينا لانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية والواسعة النطاق التي ارتكبت ولا تزال تُرتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتستند نتائج التقرير إلى مجموعة من الإفادات المباشرة من ضحايا وشهود عيان. ويتضمن مجموعة من التوصيات باتخاذ خطوات فورية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ومعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان التي أثارها لجنة التحقيق، بما في ذلك توصيات محددة موجهة إلى مجلس الأمن.

والغرض من هذا الاجتماع المعقود في إطار "صيغة آريا" هو جمع مختلف الجهات المعنية معا (أعضاء لجنة التحقيق، والشهود الذين شاركوا في العملية التي أجرتها لجنة التحقيق، والدول الأعضاء، وأعضاء المجتمع المدني) بشكل غير رسمي للاستماع إلى إحاطة إعلامية حول النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق والتوصيات التي قدمتها، ولتبادل الآراء حول الكيفية التي ينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يستجيب لها.

وقد ترأس الاجتماع الممثل الدائم لأستراليا، السفير غاري كوينلان، والممثل الدائم لفرنسا السفير جيرار آرو، والممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية السفيرة سامانثا باور. وأدلى ببيانات أمام مجلس الأمن أعضاء فريق المناقشة التالية أسماءهم: أعضاء لجنة التحقيق الثلاثة، مايكل كيري (الرئيس)، ومرزوقي داروسمان (إندونيسيا)، وسونيا بيسيركو،

(أ) A/HRC/25/63. النتائج التي خلصت إليها لجنة التحقيق متاحة بالتفصيل في ورقة غرفة اجتماع تحت الرمز: (A/HRC/25/CRP.1).

والشاهدان اللذان شاركا في التحقيق وهما: شين دونغهيوك وهيونغسيو لي.

وقام بتجميع هذه الورقة غير الرسمية البعثات الدائمة لأستراليا وفرنسا والولايات المتحدة، وهي عبارة عن ملخص أعده الداعون للاجتماع للتعليقات التي أبداهها المشاركون خلال الاجتماع. ولا تحدد الورقة مسبقا مسألة الموافقة على محتواها من جانب أستراليا وفرنسا والولايات المتحدة أو أي دولة عضو أخرى. فهذه الورقة غير الرسمية موجهة لمختلف الجهات المعنية لمواصلة النظر فيها.

#### المناقشة

أوضح أعضاء لجنة التحقيق أنهم قاموا بأداء مهمتهم باستقلالية وحياد ودون تصورات مسبقة بهدف ضمان المساءلة الكاملة، وخاصة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وأبلغ أعضاء اللجنة الاجتماع أن جسامة ونطاق ومدى وطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي وجدوها تكشف النقاب عن وجود دولة شمولية لا مثيل لها في العالم المعاصر.

وهناك ما يُقدر بـ ٨٠.٠٠٠ شخص إلى ١٢٠.٠٠٠ مسجونين دون محاكمة في أربعة معسكرات كبيرة للسجناء السياسيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهناك آخرون يعيشون في ظروف قاسية في سجون أخرى وفي مراكز استجواب المعتقلين، حيث يُعتبر التعذيب من الممارسات المعتادة فيها. وتتعرض النساء اللواتي حاولن الفرار من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتمت إعادتهن إليها قسرا إلى الإذلال والعنف الجنسيين. وإضافة إلى السيطرة ماديا وجسديا على مواطنيها، تسعى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السيطرة أيضا على عقولهم من خلال التلقين المنهجي للسكان بدءا من طفولتهم، والقمع العنيف لحرية الفكر أو الرأي. ولاحظت اللجنة أيضا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اختطفت أو تسببت قسرا بشكل آخر باختفاء ما يزيد عن ٢٠٠.٠٠٠ شخص أو أكثر من جمهورية كوريا والصين واليابان وبلدان أخرى، بما في ذلك بعد نهاية الحرب الكورية.

وعلى الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد رفضت العديد من الطلبات التي قدمتها اللجنة للدخول إلى البلد والاتصال مع السلطات فيه، فإن ما يزيد عن ٢٠٠ من الضحايا وشهود العيان ومسؤولين سابقين مثلوا أمام اللجنة وقدموا إليها أدلة سرية، وشارك ٨٠ شاهدا في جلسات الاستماع العلنية والمفتوحة التي عقدتها اللجنة. وقامت اللجنة بعناية بتقييم مصداقية كل شاهد من الشهود والمعلومات التي قدموها، ولم تعتمد فقط على شهادات الشهود.

وخلص أعضاء اللجنة إلى نتيجة مفادها أن هناك أسبابا معقولة لإثبات أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتُكبت ويجري ارتكابها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كسياسة من سياسات الدولة. وتشمل قائمة الجرائم المرتبكة ضد الإنسانية: السجن التعسفي، والاسترقاق والتعذيب؛ والإبادة والقتل؛ والاعتصاب والإجهاض القسري وواد المواليدين؛ واضطهاد الجماعات السياسية والدينية والعرقية والنسائية؛ والاختفاء القسري، والعمل اللاإنساني في التسبب عمدا بالتجويع لفترات طويلة.

وركز أعضاء اللجنة على أن التاريخ يُظهر بأن الدول التي ترتكب مثل هذه الجرائم ضد شعوبها كانت مصدرا دائما لعدم الاستقرار وانعدام الأمن لجيرانها. وأكد أعضاء اللجنة أن مرتكبي هذه الجرائم يجب أن يخضعوا للمساءلة بموجب القانون الجنائي الدولي. وأوصت اللجنة مجلس الأمن بأن يحيل الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأن يعتمد عقوبات تستهدف أكبر المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وتحدث الشاهدان اللذان كانا قد مثلا أمام لجنة التحقيق، وهما السيد دونغهيوك والسيدة لي، فوصفها تجربتهما الشخصية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل فرارهما منها كلاجئين. ووصف السيد شين طفولته المؤلمة داخل معسكر اعتقال للسجناء السياسيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي وُلد فيه، وأشار إلى أنه شاهد إعدام والدته وأخيه أمام عينيه. وأشار السيد شين أيضا إلى التعذيب الذي كابده داخل المعسكر، وأوضح أن الحراس ينظرون إلى السجناء نظرة أدنى من الحيوانات. وأشارت السيدة لي أيضا إلى أنها شاهدت عمليات إعدام علنية خلال طفولتها؛ وأنه جرى تدريسها بدءا من روضة الأطفال أن الأمريكيين هم أعداء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنهم يقتلونهم. وقد حث الشاهدان كلاهما بشدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة على التحرك للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، هنأ أعضاء مجلس الأمن اللجنة على تقريرها الدامغ الذي يتسم بنوعية استثنائية، وأثنوا على شجاعة الشاهدين اللذين حضرا الاجتماع. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان المروعة والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المنوه عنها في التقرير. وحث معظم أعضاء المجلس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لتوصيات اللجنة والمشاركة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استعراضه الدوري الشامل المقبل. وشدد أعضاء المجلس على أهمية المساءلة في سياق حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأيد العديد من أعضاء المجلس توصية اللجنة بأن يحيل مجلس الأمن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة

الجناية الدولية، أو أشاروا إلى أن هذه التوصية حذيرة بأن ينظر المجلس فيها. كما أيد بعض أعضاء المجلس التوصية بأن يعتمد المجلس عقوبات تستهدف أكبر المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واقترح بعض أعضاء المجلس أيضا إضافة بند جديد إلى جدول أعمال المجلس لمعالجة مسائل حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتنظيم إحاطات إعلامية منتظمة للمجلس من قبل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعربوا عن تأييدهم لمقرر مجلس حقوق الإنسان بتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولطلب اللجنة بأن تقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مزيدا من الدعم للمقرر الخاص. وأيد أعضاء المجلس أيضا التوصية التي تدعو إلى إنشاء هيكل ميداني لتعزيز رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغرض تعزيز المساءلة. وأعرب العديد من غير أعضاء المجلس أيضا عن تأييدهم للجهود المساءلة المنوه عنها آنفا.